جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

جداول العرض والاستخدام
لعـــام ٢٠١٢/٢٠١٣
في إطار نظام الحسابات القومية

عند إعادة نشر أو اقتباس
أى مادة من هذا الإصدار يرجى الإشارة إلى المصدر وهو
الجهـاز المركـــزى للتعبئـــة العـــامة والإحصـــاء

مرجع رقم ٧١ـ ٢٢٤٠١ـ ٢٠١٦
إصدار يونية ٢٠١٦

تـقـديـم

يسر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن يقدم جداول العرض والاستخدام عن عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وفق المنهجيات والأسس الموصي بها في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ٢٠٠٨ والتى اعتمد في تركيبها علي بيانات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ والبيانات التفصيلية للإحصاءات الاقتصادية التي أجراها الجهاز بالإضافة إلي إحصاءات وبيانات المصادر الأخرى المعنية كما تم تركيب هذه الجداول لجميع القطاعات التنظيمية التي أوصي بها النظام علي مستوي الاقتصاد الكلي بما في ذلك قطاع بقية العالم .

ورغبة في توفير قاعدة بيانات اقتصادية كلية صالحة لتحليل وتقييم أداء الاقتصاد القومي يقدم الجهاز هذه الجداول لخدمة أغراض التحليل الاقتصادي الكلي وترشيد عملية رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية .

ويسر الجهاز تلقي المقترحات والتعليقات من المهتمين بالدراسات الاقتصادية والمالية والتي تسهم في تطوير العمل وتحسين نوعية البيانات مستقبلاً .

والله ولى التوفيق،

لـواء/ أبـو بـكـر الجنـدي

رئيـس الجـهاز المركـزي للتعبئـة العامة والإحصـاء

منهجية الإحصائية

أولاً: ماهية جداول العرض والاستخدام:

تمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة بعرض المنتجات في الاقتصاد القومي (محلية أو مستوردة). كما يوضح جدول الاستخدام الطريقة التى يتم بها استخدام هذه الموارد من المنتجات، وكذلك الدخول الأولية المتولدة عن العملية الإنتاجية، حيث يمكن من خلاله حساب قيمة الناتج المحلى الإجمالي.

ثانياً: أهمية جداول العرض والاستخدام:

١- تمثل مصفوفة العرض والاستخدام إطاراً منهجياً لإعداد تقديرات الحسابات القومية وفق مناهج التقدير الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق)، مع افتراض تحقق توازن الموارد والاستخدامات.

٢- نظراً لاعتماد هذه الجداول على بيانات تفصيلية حول إنتاج واستخدام السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع، فهى تعتبر إطاراً أساسياً لإعادة تقييم البيانات، ولعمليات التقدير المستمر للمصادر غير المغطاة إحصائياً، كما تعكس مدى شمول الأطر الإحصائية وأوجه النقص والقصور بها، ومدى الاتساق فيما بين الاحصاءات المختلفة.

٣- يمكن الاستعانة بمصفوفة العرض والاستخدام كأساس للتقديرات الربع سنوية التى تعتمد على إحصاءات سريعة وقصيرة الأجل.

٤- تعتبر جداول العرض والاستخدام نقطة الانطلاق الأساسية فى بناء جداول المدخلات والمخرجات، ومن ثم مصفوفة المعاملات الفنية.

٥- تساعد فى اشتقاق الأوزان الترجيحية لتركيب الأرقام القياسية.

ثالثاً: هيكل جداول العرض والاستخدام:

تتناول هذه الجداول عرض واستخدام السلع والخدمات وفقاً للأنشطة التى قامت بإنتاج أو استهلاك هذه السلع والخدمات، حيث تصنف الأنشطة حسب دليل التصنيف الصناعى الدولى الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) ودليل التصنيف الوظيفى للحكومة **COFOG** ضمن قطاعاتها التنظيمية الرئيسية التى تتمثل فى:

١- قطاع المشروعات غير المالية.

٢- قطاع المشروعات المالية.

٣- قطاع الحكومة العامة.

٤- قطاع الهيئات التى لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

٥- قطاع الأسر المعيشية.

حيث تقوم الأنشطة الاقتصادية فى القطاعين الأول والثانى بإنتاج السلع والخدمات بغرض البيع فى السوق، ومن ثم فإن لها سعر سوق أو سعر معادل فى السوق (يشمل أيضاً المنتجون لأغراض الاستخدام الذاتى). أما القطاعان الثالث والرابع فهما يمثلان منتجى الخدمات الحكومية والهيئات التى لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، وهذه الخدمات ليس لها سعر سوق أو سعر معادل فى السوق. ويوضح القطاع الأخير الخدمات التى تقدم فيما بين الأسر بأجر.

يبين جدول العرض كلاً من قيمة المنتجات المتنوعة المنتجة فى كل صناعة مقيمة بالأسعار الأساسية (الأسعار الأساسية لا تتضمن هوامش النقل والتجارة وصافى الضرائب على المنتجات)، وكذلك جملة المعروض من كل منتج مقيماً بكل من الأسعار الأساسية وأسعار المشترين (السعر الذى يدفعه المشترى، أى بعد إضافة الهوامش وصافى الضرائب على الإنتاج والمنتجات). ويعرض جدول الاستخدام تكلفة الإنتاج فى كل صناعة (استخدامات كل منتج مقيمة بسعر الشراء).

ويفترض أن عرض كل منتج يجب أن يعادل استخدامات هذا المنتج عندما يقاس كل منهما بنفس السعر. وكذلك قيمة منتج أى صناعة يجب أن تكون مساوية لتكلفة إنتاجه، بما فى ذلك المدخلات الأولية. وتستند فكرة تحقق التوازن بين جدولى العرض والاستخدام على هذين الافتراضين.

رابعاً: التوازن بين القيمة المضافة والطلب النهائى فى جدول الاستخدام:

تعتبر جداول العرض والاستخدام ذات فائدة كبيرة ليس فقط لإمكانية اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات المتماثلة التى تستخدم للأغراض التحليلية، ولكن أيضاً لإمكانية تجميع القيمة المضافة وفقاً للأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية، واحتساب الطلب النهائى وفقاً لنوع المنتج. وكذلك تحقق هذه الجداول الربط بين القيمة المضافة والطلب النهائى، وذلك على أساس أن الناتج المحلى الإجمالى يجب أن يعادل الطلب النهائى. وفى هذا الإطار يتحقق التكامل بين المناهج الثلاثة لقياس الناتج المحلى: نهج الإنتاج ونهج الدخل ونهج الإنفاق، وذلك على النحو التالى:

١- نهج الإنتاج:

حيث يمكن الحصول على الناتج المحلى الإجمالى بطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج لجميع الأنشطة الإقتصادية فى الاقتصاد القومى، مضافاً إليه الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات.

الناتج المحلى الإجمالى = الإنتاج بالأسعار الأساسية

– الاستهلاك الوسيط بسعر المشترى

+ الضرائب على المنتجات

– الإعانات على المنتجات

٢- نهج الدخل:

حيث يقاس الناتج المحلى الإجمالي كمجموع مكونات القيمة المضافة المتولدة بواسطة المنتجين أو الصناعات، وتحسب كالتالي:

الناتج المحلى الإجمالي = تعويضات العاملين

+ الضرائب على الإنتاج

– الإعانات على الإنتاج

+ الدخل المختلط

+ فائض التشغيل الإجمالى

٣- نهج الإنفاق:

هذا النهج يحسب الناتج المحلى الإجمالى عن طريق جمع مكونات الطلب النهائى كالتالى:

الناتج المحلى الإجمالى = الإنفاق الاستهلاكى العائلى

+ الإنفاق الاستهلاكى النهائى للهيئات التى لا تهدف للربح وتخدم العائلات

+ الإنفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى

+ التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى

+ التغير فى المخزون

+ الصادرات من السلع والخدمات

– الواردات من السلع والخدمات

خامساً: التعاريف والمفاهيم المستخدمة:

تم تركيب جداول العرض والاستخدام طبقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ٢٠٠٨ وأهم التعاريف التى استخدمت فى إطار هذا النظام هى كالتالى:

١- الإقامة: تعتبر الوحدة المؤسسية أو العائلة مقيمة فى بلد ما عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية فى الإقليم الاقتصادى لذلك البلد، بمعنى وجود موقع لها فى داخل الإقليم تمارس فيه أنشطة اقتصادية وتدخل فى معاملات وتستمر فى ذلك لمدة عام أو أكثر. فالإقامة لا تقوم على أساس الجنسية أو أى معايير قانونية. وعلى ذلك يعتبر أفراد العائلات المقيمة مقيمون، حتى وإن عبروا الحدود للعمل أو غيره لفترات قصيرة من الزمن (أقل من عام). أما إذا عملوا أو أقاموا فى الخارج لفترات طويلة (عام أو أكثر) وأصبح لهم مركز مصلحة اقتصادية فى الخارج فإنهم يصبحون غير مقيمين. وتعتبر الهيئات التى لا تهدف إلى الربح مقيمة فى البلد الذى تأسست وسجلت فيه قانوناً.

٢- قطاع المشروعات غير المالية: ويشمل المؤسسات التى يتركز نشاطها الرئيسى فى إنتاج السلع أو الخدمات السوقية (عدا الخدمات المالية). ويضم هذا القطاع:

- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.
- الصناعات الاستخراجية.
- الصناعات التحويلية.
- الكهرباء والغاز والمياه.
- التشييد والبناء.
- تجارة الجملة و التجزئة وخدمات الإصلاح.
- المطاعم والفنادق.
- النقل والتخزين والاتصالات.
- العقارات وخدمات الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية والشخصية.

٣- قطاع المشروعات المالية: ويشمل المؤسسات التى يتركز نشاطها الرئيسى فى الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية، كما يتضمن الهيئات التى لا تهدف إلى الربح والتى تنتج إنتاجاً سوقياً ذا طبيعة مالية. وعلى هذا فإن هذا القطاع يضم: البنك المركزى والبنوك التجارية والمتخصصة، شركات التأمين، صناديق المعاشات التقاعدية، البورصات والسمسرة والصرافة، وما شابه.

٤- قطاع الحكومة العامة: يتكون من وحدات الحكومة المركزية والحكومة المحلية، كما يشمل صناديق الضمان الاجتماعى التابعة لوحدات الحكومة. وكذلك الهيئات التى لا تهدف إلى الربح وتنتج إنتاجاً غير سوقى، وتتبع وتمول من الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعى. وتقوم الوحدات الحكومية بتقديم خدمات غير سوقية بصفة أساسية، وقد تقوم بتوفير سلع للاستهلاك الفردى والجماعى، كما تعيد توزيع الدخل والثروة.

٥- قطاع الهيئات التى لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: وهى كيانات قانونية واجتماعية تعمل بصورة رئيسية فى إنتاج السلع والخدمات غير السوقية من أجل الأسر المعيشية (مجاناً أو مقابل رسم معين ولكن ليس بغرض الربح). وتتكون الموارد الرئيسية لتلك المؤسسات من تبرعات الأسر المعيشية أو اشتراكات تلك الأسر. وهى تنتج خدمات تعتبر استهلاكاً يخص الأفراد، ولا تنتج خدمات جماعية. ويمكن تمييز نوعين من هذه المؤسسات: النوع الأول يتألف من المؤسسات التى تنشئها اتحادات أشخاص لتوفير سلع أو خدمات لفائدة الأعضاء أنفسهم بالدرجة الأولى، وتقدم الخدمات عادة مجاناً، وتمول من اشتراكات ورسوم عضوية منتظمة، مثل الجمعيات المهنية والأحزاب ... الخ. والنوع الثانى يتألف من الهيئات

والجمعيات الخيرية ووكالات الغوث والمعونة التى تنشأ لأغراض خيرية، ويأتى معظم موارد هذه المؤسسات من التبرعات والمعونات النقدية والعينية.

٦- قطاع الأسر المعيشية: وتعرف الأسرة المعيشية بأنها فرد أو مجموعة من الأشخاص يشتركون فى السكن، ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثرواتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية يتألف معظمها من الإسكان والغذاء. وغالباً ما تكون الأسرة المعيشية مطابقة للأسرة الزوجية (العائلة)، ولكن لا يقتضى بالضرورة أن ينتمى أفراد الأسرة المعيشية إلى نفس العائلة مادام هناك شيء من الاشتراك فى الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون المنزليون المأجورون الذين يعيشون مع رب العمل فى مسكن واحد جزءاً من أسرة رب العمل المعيشية حتى وإن قدم لهم المسكن والطعام كأجر عينى. ويتم الإنتاج فى الأسر المعيشية فى إطار مشاريع يملكها ويسيطر عليها أفراد الأسرة المعيشية مباشرة إما بصورة فردية أو فى شراكة مع آخرين وينظر إليها باعتبارها مشاريع غير منظمة.

٧- قطاع العالم الخارجى (قطاع بقية العالم): يتألف هذا القطاع من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة التى تدخل فى معاملات مع الوحدات المقيمة، أو التى تكون لها علاقات اقتصادية أخرى مع الوحدات المقيمة. ويشمل قطاع بقية العالم تلك الوحدات التنظيمية (المؤسسية) غير المقيمة الموجودة مادياً داخل حدود الدولة الجغرافية مثل (السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية ...الخ)، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الحدود الجغرافية للدولة.

٨- المنتجات السوقية: مخرجات (سلع أو خدمات) تباع بأسعار اقتصادية أو يتم التصرف بها بطريقة أخرى فى السوق، أو يعتزم بيعها أو التصرف بها فى السوق. ويكون السعر اقتصادياً إذا كان له تأثير كبير على الكميات التى يكون المنتجون مستعدين لعرضها وعلى الكميات التى يرغب المشترون فى شرائها.

٩- المنتجون السوقيون: منتجون يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار اقتصادية، أى بأسعار لها أثر هام على الكميات التى يستعد المنتجون لبيعها والكميات التى يرغب المشترون فى شرائها.

١٠- المنتجون غير السوقيين: هم المنتجون الذين يقدمون معظم إنتاجهم إلى الآخرين مجاناً أو بأسعار غير اقتصادية (أسعار رمزية).

١١- الأسعار السوقية: النقود التى يكون المشترى راغباً فى دفعها مقابل حيازة سلعة أو خدمة يكون البائع راغباً فى بيعها. وهى الأسعار الفعلية التى يتفق عليها المتعاملون فى السوق.

١٢- أسعار السوق المعادلة: مقاييس تقريبية أو طرق بديلة للأسعار السوقية تستخدم فى الحالات التى لا يوجد فيها أسعار سوق فعلية لسلعة أو خدمة، ومن ثم يتم تقدير سعر مكافئ وذلك بالمقارنة بسعر معروف فى السوق وموجود فى ظروف يمكن اعتبارها مماثلة.

١٣- سعر المشترى: المبلغ المدفوع من قبل المشترى، ويشمل هذا السعر صافى الضرائب والإعانات مضافاً إليه هوامش النقل والتجارة.

١٤- السعر الأساسى: السعر قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات، ودون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.

١٥- هامش النقل: تكلفة النقل التى يدفعها المشترى بصورة مستقلة ليتسلم سلعة ما فى الوقت والمكان المحدّدين.

١٦- هامش التجارة: هو الفرق بين سعر البيع وتكلفة شراء السلعة المباعة من جديد فى الوقت الذى بيعت أو استخدمت فيه.

١٧- الضرائب على الإنتاج: تتكون من الضرائب مستحقة الدفع على السلع والخدمات عند إنتاجها أو تسليمها أو بيعها أو تحويلها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التى تشمل أساساً الضرائب على ملكية أو استخدام الأرض أو المبانى أو الأصول الأخرى المستخدمة فى الإنتاج، أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة.

١٨- الضرائب على المنتجات: تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التى تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص، مثل الضريبة العامة على المبيعات، ورسوم الاستهلاك، والضرائب على خدمات معينة ... إلخ.

١٩- الرسوم الجمركية: تشمل الضرائب على السلع والخدمات المستحقة الدفع فى اللحظة التى تعبر فيها الحدود الجمركية للإقليم الاقتصادى للدولة، أو عندما تسلم السلع بواسطة منتج غير مقيم إلى وحدة مؤسسية مقيمة.

٢٠- الإعانات: مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة إلى المشاريع على أساس مستوى نشاطها الإنتاجى أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التى تنتجها أو تبيعها أو تستوردها، وتهدف دائماً إلى التأثير على مستوى الأسعار أو تغطية خسائر ناتجة من سياسة الدولة فى هيكل الأسعار.

٢١- الاستهلاك الوسيط: السلع والخدمات المستخدمة كمدخلات فى العملية الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج).

٢٢- القيمة المضافة بالأسعار الأساسية: قيمة الإنتاج بالأسعار الأساسية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) بأسعار المشترى.

٢٣- الناتج المحلي الإجمالى: إجمالى القيمة المضافة بالأسعار الأساسية التى تحققها جميع الوحدات المنتجة المقيمة، مضافاً إليها الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات.

٢٤- الإهلاك: هو النقص السنوى فى قيمة الأصول الثابتة نتيجة مشاركتها فى العملية الإنتاجية طوال عمرها الإنتاجى. وتتمثل الأصول الثابتة القابلة للإهلاك فى المبانى وجميع أنواع الآلات والمعدات وكذلك الأثاث والتركيبات والسيارات، بينما لا تعتبر الأراضى أصلاً قابلاً للإهلاك لأن عمرها المفترض غير محدود.

٢٥- تعويضات العاملين: هى مجموع الأجور والمرتبات (قبل خصم الاستقطاعات التقاعدية أو الضرائب) والمزايا النقدية والعينية والاجتماعية المستحقة للعاملين فى كافة الأنشطة الاقتصادية.

٢٦- فائض التشغيل الإجمالى: القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مطروحاً منها الأجور (تعويضات العاملين) والضرائب على الإنتاج.

٢٧- فائض التشغيل الصافى: فائض التشغيل الإجمالى مطروحاً منه الإهلاك.

٢٨- الإنفاق الاستهلاكى النهائى للعائلات (الأسر المعيشية): إنفاق العائلات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بما فى ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية.

٢٩- الإنفاق الاستهلاكى النهائى للحكومة: إنفاق الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، والخدمات الاستهلاكية الجماعية.

٣٠- الإنفاق الاستهلاكى النهائى للهيئات التى لا تهدف للربح وتخدم العائلات: إنفاق هذه الهيئات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية.

٣١- التكوين الرأسمالى الثابت: قيمة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام مطروحاً منها الاستبعادات .

٣٢- التغير فى المخزون: هو قيمة المخزون فى آخر العام مطروحاً منه قيمة المخزون فى أول العام مضافاً إليه صافى التغير فى تقويم المخزون خلال العام.

٣٣- طريقة الراس (**RAS**) هى طريقة رياضية تستخدم لإجراء التوازن بين جدولى العرض والاستخدام.

سادساً: الفترة المرجعية:

عام ٢٠١٣/٢٠١٢ للقطاع الحكومى والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والصادرات والواردات ، وعام ٢٠١٢ للقطاع الخاص.

سابعاً: مصادر البيانات:

اعتمد تركيب جداول العرض والاستخدام على بيانات التعداد الاقتصادي الذى أجراه الجهاز لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وكذلك نتائج بعض المسوح مثل: مسح الدخل والإنفاق، ومسح القوى العاملة، إلى جانب بعض البيانات التى تنشرها بعض الجهات المختصة، ومن أهمها:

- الحساب الختامى للدولة الذى تصدره وزارة المالية.
- ميزان المدفوعات الذي يصدره البنك المركزى.

- نشرة إحصاءات التكاليف وصافى العائد (وزارة الزراعة).
- الميزانيات العمومية للهيئات الاقتصادية.
- الميزانية العمومية للبنك المركزي.

ثامناً: التصانيف المستخدمة:

١- تصنيف وظائف الحكومة (COFOG).
٢- التصنيف المركزى للمنتجات (التنقيح ١.١) (CPC١.١).
٣- التصنيف الصناعى الدولى الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) (ISIC.٤).
٤- تصنيف الاستهلاك الفردى حسب الغرض (COICOP).
٥- النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية (HS).
٦- تصنيف المعاملات فى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨ .
٧- تصنيف المتعاملين فى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
٨- دليل ميزان المدفوعات (التنقيح السادس).

وقد تم توحيد التصنيف لجميع الأنشطة المنتجة وفقاً لتصنيف ISIC٤، وللمنتجات وفقاً لتصنيف CPC١,١، وهو ما تطلب الربط بين التصانيف المختلفة لإجراء عملية التحويل المطلوبة من تصنيف لآخر.

تاسعاً: أهم المعالجات:

١- نشاط تكرير البترول: وهو يمثل أهمية خاصة ضمن الصناعات التحويلية. وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمنتجات البترولية، فقد تم الاعتماد على بيانات وزارة البترول، وبيانات الهيئة العامة للبترول، وبيانات التعداد الاقتصادى،. وقد تم حساب الإنتاج بالسعر الأساسى، ومستلزمات الإنتاج بسعر السوق مثل بقية مستلزمات الإنتاج فى الأنشطة الأخرى. وتظهر هذه المعالجة الدعم الضمنى المقدم من الحكومة للمنتجات البترولية.

٢- الأنشطة الاستخراجية الأخرى: تم الاعتماد على بيانات التعداد الاقتصادي كمصدر أساسي لبيانات الأنشطة الاستخراجية لكل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط والضرائب والأجور والتغير في المخزون والتكوين الرأسمالي، وقد لوحظ ارتفاع كبير في قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لنشاط خدمات دعم التعدين (٠٩) ويرجع ذلك إلى إضافة شركتين لخدمات التعدين في كل من القاهرة ودمياط (من التعداد الاقتصادى).

٣- إنتاج البنوك: حيث تقدم البنوك نوعين من الخدمات هما:

أ – خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة: تم الاعتماد على تقارير البنك المركزى الشهرية لمعرفة قيمة الودائع لدى البنوك فى آخر المدة أو آخر شهر فى السنة، وكذلك قيمة القروض، مع معرفة سعر

الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، وسعر الخصم بين البنوك، لحساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة **(FISIM)** كالتالي:

الإنتاج المقدر لخدمات الوساطة المالية = (إجمالى قيمة القروض مضروباً فى سعر الفائدة على القروض مطروحاً منها إجمالى قيمة القروض مضروباً فى سعرالخصم بين البنوك) + (إجمالى قيمة الودائع مضروباً فى سعر الخصم بين البنوك مطروحاً منها إجمالى قيمة الودائع مضروباً فى سعر الفائدة على الودائع).

وهذه الطريقة أدق من طريقة الاعتماد على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة، وقد تم توزيع خدمات الوساطة المالية والمقدرة بطريقة غير مباشرة من خلال أنواع القروض والودائع حسب النشاط والقطاع على الأنشطة الاقتصادية المستخدمة لها.

ب – الإنتاج الفعلى للبنوك وهو يشمل عائد الخدمات المصرفية من العمولات، وأرباح وخسائر عمليات بيع النقد الأجنبى والخدمات المصرفية الأخرى.

٤- إنتاج شركات التأمين: تم حساب الإنتاج المقدر لشركات التأمين التى تقوم بتلقى أقساط التأمين واستثمارها ودفع التعويضات للمتضررين كالتالى:

الإنتاج المقدر = الأقساط المحصلة – التعويضات المدفوعة – التغير فى الاحتياطيات

أما الإنتاج الفعلى فيتم حسابه كالتالى:

الإنتاج الفعلى = عمولات إعادة التأمين + الإيرادات الأخرى + الإيجارات

٥- إنتاج التأمينات الاجتماعية: تم حساب الإنتاج المقدر للتأمينات الاجتماعية التى تقوم بتلقى أقساط التأمينات الاجتماعية واستثمارها ودفع المعاشات، وقد تم حساب إنتاجها بمنهج التكلفة طبقاً للتوصيات الدولية لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨. كالتالى:

(الاستهلاك الوسيط + تعويضات العاملين + اهلاك راس المال الثابت + الضرائب الاخري علي الانتاج – الاعانات الاخري علي الانتاج)

٦- حسابات الحكومة: تم حساب الإنتاج الحكومى بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج فى بقية القطاعات الأخرى، حيث أن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التى تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. وبالتالى فإن قيمة الإنتاج الحكومى لن تكون هى قيمة الإيرادات التى تحصل عليها الحكومة من تقديم الخدمات، ولكن ستكون قيمة ما تم إنفاقه من مصروفات على إنتاج الخدمات العامة (منهج التكلفة). ويتمثل هذا الإنفاق فى تعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم التى تدفعها الوحدات الحكومية، وكذلك قيمة الإهلاك (يتم تقديره فى الحسابات القومية كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الحكومة حيث لا تتضمن حسابات الحكومة تقديراً للإهلاك).

٧- إنتاج التأمين الصحي: تم معالجة هيئة التأمين الصحي على اعتباره نشاط صحي وليس تأمين.

٨- الإيجارات السكنية الفعلية والمحتسبة: تم الاعتماد على بيانات بحث الدخل والإنفاق، بالإضافة لبيانات التعداد الاقتصادى لتقدير قيمة الإيجارات السكنية الفعلية والمحتسبة للأسر المعيشية، وذلك لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

٩- هوامش النقل والتجارة: تم حساب إجمالى هامش النقل من خلال إجمالى الإنتاج لنقل البضائع لكل أنشطة النقل (برى – سكك حديد – مائى – جوى). وتم حساب الهامش التجارى للمنتجات عن طريق حساب إجمالى المبيعات لحساب المنشأة لكل من تجارة الجملة والتجزئة فى القطاع الخاص والعام وقطاع الأعمال العام مطروحاً منه مشتريات البضائع بغرض البيع.

تم توزيع هوامش النقل والتجارة على المنتجات فى عمود خاص بكل منهما فى جدول العرض للحصول على قيمة هذه المنتجات بسعر المشترى، مع وضع هذه الهوامش بقيمة سالبة أمام الصفوف الخاصة بمنتجات التجارة والنقل، وذلك حتى يتحقق التوازن بين العرض والاستخدام من خدمات النقل والتجارة بسعر المشترى.

١٠- الصادرات والواردات:

أ- الصادرات والواردات السلعية: تم الاعتماد على قاعدة بيانات التجارة الخارجية بالجهاز وفقاً لتصنيف (**HS**)، وتم تحويلها وفقاً للتصنيف المركزى للمنتجات (**CPC**)، من خلال الربط بين التصنيفين.

ب- الصادرات والواردات الخدمية: تم الاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات الذى يعده البنك المركزى المصرى، وتم وضعها فى عمود خاص بالصادرات والواردات الخدمية منفصلاً عن الصادرات والواردات السلعية.

ج- مشتريات المقيمين المباشرة فى الخارج: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر فى ميزان المدفوعات وهى تعتبر واردات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه المقيمون خارج مصر أى فى الدول الأجنبية. علماً بأن هذه المشتريات تعالج كواردات وكإنفاق استهلاكى نهائى عائلى ولذلك فإن قيمتها تدرج فى عمود الواردات فى جدول العرض وفى عمود الإنفاق العائلى فى جدول الاستخدام أمام الصف الخاص بها.

د- مشتريات غير المقيمين فى الداخل: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر فى ميزان المدفوعات وهى تعتبر صادرات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه غير المقيمين داخل مصر. ولذلك فإنه قد تم خصم هذه المشتريات من الإنفاق العائلى وإضافتها إلى الصادرات فى نفس الجدول أمام الصف الخاص بها، ومن ثم فإن جملة الصف تساوى صفراً. حيث تظهر هذه المشتريات بقيمة سالبة فى عمود الإنفاق العائلى وبقيمة موجبة فى عمود الصادرات.

هـ- تظهر الواردات السلعية والخدمية والتعديلات ومشتريات المقيمين بالخارج فى جدول العرض.

و- تظهر الصادرات السلعية والخدمية ومشتريات غير المقيمين بالداخل فى جدول الاستخدام.

١١- مصفوفة الضرائب والرسوم الجمركية: تم الاعتماد فى تقدير الضرائب والرسوم الجمركية على الحساب الختامى للدولة الصادر عن وزارة المالية، وهى تتمثل فى الضرائب على السلع والخدمات، وضرائب التجارة الدولية، والضرائب على الأعمال التجارية. وتم تقسيم هذه الضرائب فى جدول العرض إلى:

أ- الرسوم الجمركية: وهى قيمة ضرائب التجارة الدولية، بإستثناء الضرائب على الصادرات، وتم الحصول علي توزيع الرسوم الجمركية على المنتجات والضرائب علي السلع المستوردة من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.

ب- الضرائب على المبيعات للسلع المستوردة: وهى قيمة ضرائب المبيعات على السلع المستوردة وتم الحصول علي توزيع ضرائب مبيعات السلع المستوردة من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.

ج- الضرائب على مبيعات السلع المحلية وهى قيمة ضرائب المبيعات على السلع المحلية

د- الضرائب الأخرى على المنتجات: وهى عبارة عن إجمالى ضرائب السلع والخدمات وضرائب الأعمال التجارية ولا تشمل الرسوم الجمركية وضرائب مبيعات السلع المستوردة والسلع المحلية، وقد تم توزيعها وفقاً للمنتجات الموجودة فى جدول العرض من خلال التفصيلات الواردة فى الحساب الختامى للدولة.

هـ- مصفوفة الإعانات على المنتجات: تم الاعتماد فى تقدير الإعانات على الحساب الختامى للدولة وفقاً للتقسيم الاقتصادى، وهو يتضمن دعم السلع التموينية وتم توزيعه على الخبز، والسلع التى تباع بموجب البطاقات التموينية وفقا لبيانات الهيئة العامة للسلع التموينية. وكذلك تم توزيع دعم المواد البترولية على المنتجات البترولية المختلفة.

١٢- الإنفاق الاستهلاكى النهائى العائلى: تم حساب الإنفاق الاستهلاكى النهائى العائلى بالاعتماد على بحث الدخل والإنفاق عام ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث تم عمل ربط بين التصنيف المركزى للمنتجات **CPC** وتصنيف الإنفاق الاستهلاكى النهائى للعائلات حسب الغرض **COICOP** ، بجانب الاعتماد على طبيعة كل منتج من حيث استخدامه كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائى أو تكوين رأسمالى. وقد قدر الإنفاق النهائى لبعض المنتجات كمتمم حسابى فى جدول الاستخدام من خلال منهجية التدفق السلعي. ومن ثم هناك فرق كبير بين الاستهلاك العائلى فى جدول الاستخدام، وبحث الدخل والإنفاق.

١٣- الإنفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى: يتم حساب الاستهلاك النهائى الحكومى بطريقة غير مباشرة، من خلال قيمة ما تم إنتاجه مطروحاً منه حصيلة بيع السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة.

١٤- التكوين الرأسمالي: تم توزيع التكوين الرأسمالى حسب نوع المنتج، وفقاً لكل نشاط.

١٥- مصفوفة التغير في المخزون: تم حساب التغير في المخزون على مستوى النشاط، من واقع بيانات التعداد الاقتصادى. وقد تم توزيع التغير فئ المخزون للوقود على منتجات البترول، وتوزيع التغير في المخزون لقطع الغيار والمهمات على منتجات المعدات، وتوزيع التغير في مخزون المواد الأولية وفقاً لهيكل مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية وبذلك تم إعداد مصفوفة للتغير في المخزون حسب المنتج والنشاط.

١٦- التحويل من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين: وكما أشرنا من قبل فإن جدول العرض يتم تحويله من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين من خلال إضافة إجمالى هوامش النقل والتجارة وصافى الضرائب والرسوم الجمركية والإعانات على المنتجات، وبالتالى نحصل على جملة العرض بأسعار المشترين حتى يتسق مع جدول الاستخدام المقوم بأسعار المشترين.

١٧- تقدير القطاع غير المغطى: تغطى بيانات التعداد الاقتصادي جميع الأنشطة المنظمة (داخل المنشآت)، ولا تغطى الأنشطة خارج المنشآت. ولذلك تم الاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة لتقدير الإنتاج خارج المنشآت للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث تم تقدير الإنتاج باستخدام عدد العاملين خارج المنشآت من مسح القوى العاملة مضروبا في متوسطات إنتاجية العامل المقدرة من التعداد الاقتصادي للمنشآت الصغيرة كما تم تقدير نسب المستلزمات والأجور والبيانات الاقتصادية الأخرى من التعداد الاقتصادي واستخدامها لتقدير المستلزمات والأجور والمتغيرات الأخرى لخارج المنشآت مع مراعاة تقدير الأجور للعاملين بأجر فقط.

كما تم الاستعانة بمسح الدخل والإنفاق لاشتقاق إنتاج بعض الخدمات باستخدام جملة إنفاق الأسر على هذه الخدمات بجانب الاعتماد على منهجية التدفق السلعي خلال عملية التوازن بين جانبي العرض والاستخدام لتقدير الإنتاج المحلى لبعض المنتجات.

١٨- تم استخدام منهجية RAS لإجراء عملية التوازن لمصفوفة الاستهلاك الوسيط بعد تخصيص الفروق بين العرض والاستخدام وفقا لكل منتج.

عاشراً: أهم المشكلات:

١- صعوبة تصنيف الضرائب والإعانات حسب المنتج المفروض عليه الضرائب أو المقدم له الإعانات.

٢- صعوبة إعادة تصنيف هوامش النقل والتجارة حسب نوع المنتج.

٣- عدم الاتساق بين البيانات وذلك بسبب الاعتماد على مصادر مختلفة لجانبى العرض والاستخدام.

٤- صعوبة تقدير الأنشطة غير المغطاه إحصائياً أو التى لديها مصادر بيانات ينقصها الشمول والدقة.

حادي عشر: طرق إتاحة البيانات:

ورقيــاً – CD – إلكترونياً علي الموقع الإلكتروني للجهاز.

المؤشرات العامة

المؤشرات الإجمالية

١. بلغ إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ بالأسعار الجارية ١٧٢٥,٤ مليار جنيه ، حيث بلغ إجمالى الإنتاج بالأسعار الأساسية لنفس العام ٣٠٠٧,٥ مليار جنيه ، فى حين بلغ إجمالى الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين ١٢١١,٧ مليار جنيه.

٢. بلغ اجمالى الأجور (تعويضات العاملين) ٤١١,١ مليار جنيه وبلغ إجمالى الإهلاك ٨٣,٨ مليار جنيه وبلغ صافي فائض التشغيل ١٢٦٦,٦ مليار جنيه.

٣. بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائى العائلي ١٤٠٢,١ مليار جنيه وبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الاسر المعيشبة ٩,٢ مليار جنيه في حين بلغ الإنفاق النهائي للحكومة ١٩٤,٢ مليار جنيه.

٤. بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ٣٠٣,٦ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الصادرات ٣٣١,٨ مليار جنيه وبلغ إجمالي الواردات ٥١٥,٤ مليار جنيه.

٥. بلغ إجمالي الضرائب على مبيعات السلع المستوردة ٢٥,٥ مليار جنيه فى حين بلغت ضرائب المبيعات على السلع المحلية ٢٣,٨ وبلغت الضرائب الأخرى على المنتجات ٤٠,٦ مليار جنيه وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية ١٦,٨ مليار جنيه بينما بلغت قيمة الإعانات على المنتجات ١٧٧,٠ مليار جنيه.

مساهمة القطاعات التنظيمية فى القيمة المضافة

١. بلغ إجمالي القيمة المضافة لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ (بالأسعار الأساسية) ١٧٩٥,٨ مليار جنيه .

٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع المشروعات غير المالية ١٥٦٤,٩ مليار جنيه وهى تمثل ٨٧,١٥% من إجمالى القيمة المضافة .

٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع الحكومة العامة ١٧١,٨ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٩,٥٧% من إجمالي القيمة المضافة.

٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للمشروعات المالية ٥٣,٢ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٢,٩٦% من إجمالي القيمة المضافة.

٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للهيئات التى لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية ٥,١ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٢٨% من إجمالي القيمة المضافة.

٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة القطاع العائلى (الأسر المعيشية) ٠,٧٩ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٠٤%من إجمالي القيمة المضافة.

مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة

١. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الصناعات التحويلية ٢٩٣,٩ مليار جنيه وهى تمثل ١٦,٣٧%من إجمالي القيمة المضافة.

٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ٢٤١,٧ مليار جنيه وهى تمثل ١٣,٤٦% من إجمالي القيمة المضافة.

٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر ٢٣٤,٥ مليار جنيه وهى تمثل ١٣,٠٦ % من إجمالي القيمة المضافة.

٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الزراعة والحراجة والصيد ١٧٩,٥ مليار جنيه وهى تمثل ١٠,٠% من إجمالي القيمة المضافة.

٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التشييد ١١١,١ مليار جنيه وهى تمثل ٦,١٩% من إجمالي القيمة المضافة.

٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة النقل والتخزين ١١٠,٩ مليار جنيه وهى تمثل ٦,١٨% من إجمالي القيمة المضافة.